

Distr.

GENERAL

A/AC.183/SR.195

12 February 1993

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ١٩٥

المعقدة في المقر، نيويورك، في الساعة ١٠/٣٠
من يوم الأربعاء، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

الأمين العام للأمم المتحدة
(الأمم المتحدة)
(السنغال)

السيد بطرس بطرس غالى
السيد سيسى

الرئيس المؤقت:
الرئيس

المحتويات

إقرار جدول الأعمال
انتخاب أعضاء المكتب
تنظيم الأعمال

.../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وبنفي تقديم تصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/1993/L.1)١ - أقر جدول الأعمال.انتخابأعضاء المكتب

- ٢ - السيد وستو مورتي (إندونيسيا) : قال إن المفاوضات الحالية بشأن الشرق الأوسط جعلت دور اللجنة أكثر أهمية. فهناك شعور متزايد بالإحباط من أن المحادثات لم تسفر بعد عن أي نتائج مثمرة ولم يحرز أي تقدم بشأن تلك المسألة الحساسة، مسألة طبيعة سلطة الحكم الذاتي خلال فترة الانتقال. وعلاوة على ذلك، فإن رفض إسرائيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة أدى إلى حالة من الجمود في واقع الأمر.
- ٣ - وأضاف قائلًا إن إعادة انتخاب أعضاء المكتب الذين أثبتوا كفاءتهم أمر مطلوب في مثل هذه الظروف. واقتراح لذلك أن يعاد انتخاب السيد سيسى (السنغال) رئيسا، والسيد هيدالغو باسولتو (كوبا) نائبا للرئيس، والسيد كاميلاري (مالطا) مقررا.
- ٤ - السي كوياتي (غينيا) : أيد الترشيحات التي تقدم بها ممثل إندونيسيا.
- ٥ - انتخب السيد سيسى (السنغال) والسيد هيدالغو باسولتو (كوبا) والسيد كاميلاري (مالطا) رئيسا ونائبا للرئيس ومقررا بالتزكية.
- ٦ - تولى السيد سيسى (السنغال) الرئاسة.
- ٧ - الأمين العام : قال إن اللجنة اضطاعت ولا تزال بدور رئيسى في السعي من أجل تحقيق سلم عادل و دائم للقضية الفلسطينية. وأعرب لذلك عن تقديره لما أنجزته اللجنة من أعمال حتى الآن. وأضاف قائلًا إن إعادة انتخاب الرئيس دليل على إسهامات السنغال، وهي بلد أثبت على مدى سنين عديدة التزامه بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.
- ٨ - ومضى قائلًا إن ولاية اللجنة جددت بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وقال إنه يتتابع تطور العلاقات العربية - الإسرائيلية بأقصى قدر من الاهتمام وإن أحد أهدافه الرئيسية هو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهي مسألة تستأثر باهتمامه بصورة مستمر. فهناك اتفاق واسع النطاق داخل المجتمع الدولي على أن تسوية القضية الفلسطينية ينبغي أن تستند، أولاً، إلى (الأمين العام)

انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحملها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ كما ينبغي أن تستند، ثانياً، إلى الاعتراف بسيادة جميع الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، بما في ذلك حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، واحترام ذلك؛ وأن تستند، أخيراً، إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

٩ - واستطرد قائلاً إن عملية السلام، التي بدأت في مدريد منذ ما يربو على عام خلا،حظيت بالترحيب في جميع أنحاء العالم. ذلك أنها أحبت الأمل في كل مكان في إمكانية إحراز تقدم حاسم في النهاية نحو إيجاد حل لهذا الصراع المأساوي الذي طال أمده. وقد حظيت هذه العملية تأييد جميع الأطراف المعنية، وهي تجري في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد أثبتت المفاوضات التي جرت أن الأطراف قادرة على الدخول في حوار. وكما أوضح هو في عدة مناسبات، فإن الأمم المتحدة على أهمية الاستعداد لمساعدة المشاركين في صياغة وتحقيق سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة. ولذا فهو يسره أن يقبل الدعوة إلى حضور مفاوضات السلم المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط. وقال إنه عين السيد تشينمايا غاريغان، وهو ممثل دائم سابق للهند لدى المنظمة، ممثلاً خاصاً له في تلك المفاوضات. وأشار إلى أن السيد غاريغان بدأ بالفعل تنسيق أعمال الأمم المتحدة في إطار أفرقة العمل الخمسة، وأحد ها معنى بمسألة اللاجئين، في حين أن الأفرقة الأخرى تعني بمسائل تحديد الأسلحة والأمن، والبيئة، والمياه، والتنمية الاقتصادية والإقليمية على التوالي.

١٠ - واستطرد قائلاً إن التوترات في الأراضي المحتلة ما فتئت تتتصاعد منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. فقد قتل مئات الأشخاص من بينهم عدد كبير من الأطفال. وأُجبر عدد كبير من الفلسطينيين على التخلي عن مدنهم وقراهem التي عاشوا فيها عدة أجيال. فمن الأهمية الحيوية بمكان إذن كفالة تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أعلن المجتمع الدولي، مراراً وتكراراً، أن اتفاقية جنيف تنطبق على الأراضي المحتلة؛ كما ناشد إسرائيل مراراً وتكراراً احترام التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وأعرب عن أمله في أن يصفع إلينه حينما يكرر أن على الأطراف المتعاقدة الرئيسية في الاتفاقية واجب كفالة احترام أحكام الاتفاقية بالكامل في الأراضي المحتلة. فمصداقية تلك الاتفاقية في الميزان. لا بل أن مصداقية القانون الدولي والمنظمات الدولية ذاتها في الميزان. أما إعلانات النوايا والقرارات التي لا تنفذ أحكامها تفيضاً فعلياً على الإطلاق فهي لا تخدم قضية السلم. وهي لا تؤدي إلى أكثر من اشتداد الاستيء وترزيق الانتقاد للجهود الدولية المبذولة من أجل خدمة أبل المثل.

١١ - وتطرق إلى قرار إسرائيل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بإبعاد ٤١٥ من المجندين الفلسطينيين إلى لبنان فقال إنه أثار قلقاً كبيراً. فهذا العمل غير شرعي بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ٧٩٩ (١٩٩٢)

(الأمين العام)

الذي أكد هذا الموقف من جديد وأكده بقوة. وقد طالب المجلس بأن تكفل إسرائيل، التي هي السلطة القائمة بالاحتلال، عودة جميع المبعدين إلى الأراضي المحتلة بسلام وعلى الفور.

١٢ - وأضاف قائلًا إنه عمد، استجابة لطلب مجلس الأمن، إلى إيفاد وكيل الأمين العام جيمز جوناه إلى المنطقة، غير أن بعثته لم تسفر عن نتيجة. وقام بعد ذلك بإيفاد ممثله الخاص، وكيل الأمين العام تشينمايا غاريغان، إلى المنطقة ليبحث مع حكومة إسرائيل السبل الكفيلة بإنهاء هذه الحالة. وأشار إلى أن السيد غاريغان، قام بزيارتين إلى إسرائيل ووافاها بتقييمه للوضع، فعمد هو بعد ذلك إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25149). وقد أكدت تطورات معينة للتطورات التي تناولها ذلك التقرير على الحاجة إلى تحقيق سلم شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط، وعند ذلك فقط يمكن إزالة الأسباب العميقة لاستمرار العنف. وقد كان هذا الهدف منذ أمد بعيد ولا يزال محط اهتمام جهود الأمم المتحدة. كما أن استمرار تقليل الحالة في الأراضي المحتلة لا يزال مثار قلق شديد وهو يملي على المجتمع الدولي ألا يدخل جهداً في سعيه إلى إيجاد تسوية. وبين أنه من جابه، متزمن ببذل كل ما في الإمكان للمساعدة في هذه الجهد.

١٣ - واختتم كلامه بقوله إن اللجنة فعلت الكثير للنهوض بحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته. فقد ساعد برنامج الحلقات الدراسية الإقليمية كما ساعدت الأنشطة الإعلامية واجتماعات المنظمات غير الحكومية التي نفذت برعاية اللجنة على زيادة المعرفة بالقضية على الصعيد الدولي. وأكَّد للجنة دعمه الكامل في مواصلة عملها.

١٤ - الرئيس: أشار إلى أن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل القضية الفلسطينية تدخل مرحلة حاسمة تتطلب قيام اللجنة بعمل حاسم للتعجيل بالاعتراف بالشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي والسماح له بأن يمارس بحرية حقوقه غير القابلة للتصرف. وقال إن على اللجنة أن تشجع على تضافر الجهود لإرغام إسرائيل على إعادة الفلسطينيين المبعدين مؤخراً إلى ديارهم. ورأى أن التقرير الجلي الذي فرغ الأمين العام قبل قليل من تقديمه إلى مجلس الأمن بشأن هذه القضية هو شهادة بلاغة على تصميمه على حل المشكلة الفلسطينية بصورة عادلة. وذكر أن في إمكان اللجنة أيضًا أن تعتمد على تعاون الموظفين المخلصين في "شعبة الحقوق الفلسطينية".

١٥ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): أعرب عن تأييده للمبادئ الثلاثة التي أعلنتها الأمين العام قبيل ذلك كأساس لسلم عادل دائم في الشرق الأوسط كما رحب بتقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/25149) بشأن قضية المبعدين الفلسطينيين. وأعرب بوجه خاص عن ترحيبه باللاحظات والتوصيات الواردة في ذلك التقرير، بما فيها إقامة آلية رصد تابعة للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وأشار

(السيد القدوة، فلسطين)

بارتياح الى توصية الأمين العام مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان احترام ما قرره بالاجماع في القرار ٧٩٩ (١٩٩٢).

١٦ - ومضى قائلا إن اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، واللجنة الفلسطينية التابعة لحركة عدم الانحياز، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أعلنت جمیعاً بوضوح أن امتياز إسرائيل عن الامتثال للقرار ٧٩٩ (١٩٩٢) يوجب على مجلس الأمن اتخاذ قرار آخر يكفل إعمال ذلك القرار. وأضاف أن تلك خطوة أساسية ومن شأنها أن تعزز مصداقية المجلس في نظر الشعب الفلسطيني والشعب العربي والمجتمع الدولي ككل. كما أن من شأنها أن تؤكد قدرة المجلس على معالجة المسائل المعروضة أمامه بطريقة خالية من التحييز وفقاً لقواعد القانون الدولي وأحكام الميثاق. وأعرب عن تطلع وفده إلى الحصول على دعم جميع البلدان الصديقة، وبوجه خاص البلدان الأعضاء في اللجنة، في دفع المجلس في هذا الاتجاه. هذا إلى أن من شأن النجاح في هذا المسعى أن ينchez عملية السلم التي بدأت في مدريد وأن يخلق بيئة سياسية جديدة تسير بالأطراف في طريق التسوية والسلم والأمن في الشرق الأوسط.

١٧ - السيد رازالي (ماليزيا): قال إن عمل اللجنة يتسم بأهمية خاصة في هذا الوقت الذي تستحوذ فيه ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على اهتمام مجلس الأمن، وعلى اللجنة لذلك أن تعمل بالتعاون مع المجلس والجمعية العامة. وأعرب عن ثقته في أن اللجنة ستتجه في خلق مزيد من الوعي بقضية الشعب الفلسطيني داخل المجتمع الدولي وقال إنه يود أن يتبعه بتعاون وفده في ذلك الجهد.

١٨ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/25149) يثبت ما يتحلى به الأمين العام من شجاعة وإحساس بالعدل علاوة على صموده في متابعة المسألة للوصول بها إلى نهاية موفقة. فالجهود السابقة الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لم تتخل بالنجاح. مثال ذلك أنه مرت سنتان منذ مجرد إيلاء الاعتبار لقرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠). والحالة الراهنة توفر للمجلس فرصة لإحياء ذلك القرار من حيث الموضوع من جديد واعتماد نهج أكثر إنصافاً وإزاء مسألة الشرق الأوسط. وهو لذلك ينادي جميع الأعضاء تأييد الاقتراح الذي قدمه الوفد الفلسطيني في هذا الصدد.

١٩ - السيد ماركر (باكستان): قال إن وفده يدرك أهمية هذه المناسبة وهو، بصفته عضواً في مجلس الأمن، يود أن يؤكد للجنة أنه سيبذل كل ما بوسعه في أثناء مداولات المجلس لكفالة تنفيذ قراراته ذات الصلة.

٢٠ - السيد النعمة (المراقب عن قطر): قال إن قيام إسرائيل مؤخراً بإبعاد فلسطينيين يظهر مدى تصميم إسرائيل على تحدي قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وناشد الرئيس مخاضعة جهوده في اللجنة وفي مشاورات مجلس الأمن معه حتى يتحقق الأمل الدولي في رؤية الشعب الفلسطيني سيداً في أرضه. وعلى مجلس الأمن اتخاذ قرار لا لبس فيه يؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني ويوجه رسالة واضحة إلى إسرائيل لإقناعها بتغيير سياستها.

٢١ - السيد غباري (نيجيريا): قال إن السلم لن يحل في الشرق الأوسط دون الاعتراف بوطن فلسطيني. وقد انتصر جميع من كافحوا من أجل تقرير المصير، والشعب الفلسطيني سينتصر هو أيضاً. وأعرب عن أمل وفده في أن تسرع عملية السلام في الشرق الأوسط في المسير قدماً في هذه المرحلة الحرجة وتحمّل إنشاء الدولة الفلسطينية.

٢٢ - السيد الخويني (تونس): أشار إلى أن بلده يستضيف منظمة التحرير الفلسطينية، قائلاً إنه يشاطرها مثلها ويتبني قضيتها، ثم أعرب عن تأييده لتقرير الأمين العام (الوثيقة S/25149) الذي ينظر عن حق إلى مشكلة المبعدين الفلسطينيين من منظور أخلاقي. وقال إن تونس تبني أيضاً على الأمين العام لما أبداه، في البيان الذي أدى به قبل هئية الأمم المتحدة، من تحليل شجاع ومبدئي للمشكلة الفلسطينية ولحلها.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن المراقب عن فلسطين قدم في بيانه مطالب معتدلة، فهو لم يطلب شيئاً أكثر من تطبيق العدل. وقد حافظت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تعمل بشجاعة من أجل النهوض بقضية السلم، على نفس الموقف المسؤول، وينبغي أن يبادر الجميع إلى تأييدها. وينبغي أن يواصل مكتب اللجنة العمل بكل السبل لدعم القضية الفلسطينية ولكتفالة الامثال لقرارات الأمم المتحدة. وقد شرعت المجموعة العربية من ناحيتها في حشد الدعم، سواء داخل اللجنة وخارجها، لاتخاذ إجراء فوري، وهي عاكفة، بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، على صياغة مشروع قرار لتقديمه إلى مجلس الأمن.

٢٤ - واختتم كلمته قائلاً إن مسألة ما إذا كان سيفلب العدل أو المعيار المزدوج إنما هي مسألة أخلاقية، وإن مصداقية الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد في الميزان.

٢٥ - السيد هيدالغو باسولتو (كوبا): قال إنه يتمنى رفع هذا الظلم الذي وجد منذ وجود الأمم المتحدة ذاتها تقريراً. ولقد وضع المراقب عن فلسطين الأسس الممكنة الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية. فلا بد من تحقيق الامتثال المطلق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منها قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ (١٩٩٢) الذي يأذن باتخاذ إجراءات متضادرة. وبين أن مصداقية المنظمة ذاتها في الميزان. كما أن المبعدين لا يمثلون معاناة الشعب الفلسطيني بكامله، وهي معاناة يتوجب على اللجنة أن تضطلع بالدور القيادي في إنهائهم.

٢٦ - السيد ساماسيكو (مالي): قال إنه يود أن يعرب عن التزام بلده مجدداً بمهمة اللجنة التibleة المتمثلة في إعادة إقرار الحق الطبيعي لشعبه بكامله.

٢٧ - السيد باتيوك (أوكرانيا): قال إن السبيل إلى إعادة إقرار العدل يتمثل في اتباع المبادئ الواردة في بيان الأمين العام، وإنما الهيمنة لقوة القانون الدولي لا لقوة أي دولة عظمى. والاسراع في إعادة حقوق الشعب الفلسطيني إلى نصابها معناه الإسراع في إقرار السلام في الشرق الأوسط.

تنظيم الأعمال

٢٨ - السيد كاميلاري (مالطة)، المقرر : قال إن رجحان كفة التعاطف الدولي إلى جانب تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة ودائمة حري بأن يشجع اللجنة على تكثيف ما تبذله هي من جهود. وسوف تتم في المستقبل القريب صياغة برنامج العمل لعام ١٩٩٣ لتقديمه إلى اللجنة، وذلك في ضوء محادثات السلم الجارية والتطورات الأخيرة المقلقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واقتراح، على سبيل تسهيل هذه العملية إعادة إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية وفقاً لما جرت عليه الممارسات السابقة.

٢٩ - الرئيس : قال إنه يفهم من ذلك أن اللجنة ترغب في إعادة إنشاء الفريق العامل برئاسة المقرر ونيابة ممثل الهند للرئيس.

٣٠ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة ظهرا